

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السنة الجامعية: 2025/2026

الإجابة النموذجية لامتحان مقياس نظريات وسياسات التعاون الدولي
السنة الأولى ماستر تخصص: تعاون دولي

الجواب الأول: (06 نقاط)

- في كتابهما العلاقات الدولية بين الأقاليم قام كل من لويس كانتوري وشيغل بتحليل هيكلية النظام الإقليمي من خلال عدد الفواعل ومستوى قدرات كل فاعل والتي على إثرها يتشكل النظام الإقليمي، هذا الأخير الذي يتشكل حسبهما من عدة قطاعات أبرزها القطاع المحوري والذي يعتبر القطاع الرئيسي في النظام الإقليمي بوصفه يضم مجموعة من الفواعل الذين يحددون توجهات هذا النظام ويتحكمون في تفاعلاته، وهنا تجدر الإشارة إلى أن النظم الإقليمية تختلف في درجة انسجام الفواعل الأساسيين فقد يكون هناك قدر من التكافؤ من حيث امتلاك القوة والنفوذ والقدرة على استخدامها في توجيه النظام، أو وجود انقسام يتحدد على إثره طبيعة النظام، وعليه ينقسم هذا القطاع إلى دول القلب أو المهيمنة إقليمياً و الدول المساومة والدول الموازنة والمتطلعة للمهيمنة. (03 نقاط)

- تعتبر المدرسة الليبرالية من أكثر الاتجاهات النظرية اهتماماً وتفاؤلاً بالتعاون الدولي حيث أعطت للتعاون في العلاقات الدولية أبعاداً كبيرة تعبر دائماً عن رغبة الدول شعوباً وحكاماً في التعاون وفي تحقيق المصالح، ومن أهم إسهامات المنظور الليبرالي حول التعاون الدولي نجد نظرية الاعتماد المتبادل يرى كل من كيوهان وجوزيف ناي إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عندما توجد هناك مصالح مشتركة بين الدول خصوصاً أنها أصبحت عاجزة بمفردها على إشباع حاجاتها الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية المتزايدة، كما أن التشابك والتداخل في عملية الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر يمكن أن يقود إلى تعزيز السلم وتقليل احتمالات الصراع لأن المصالح الاقتصادية المتبادلة تقف كمانع قوي لاستخدام الدول للقوة ضد بعضها البعض لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الأطراف، في حين يرى أنصار اتجاه الليبرالية المؤسسية الجديدة أن المؤسسات تعد أهم عامل لتحقيق المصالح المختلفة للدول هذه الأخيرة التي تهتم بتعظيم مكاسبها الخاصة المطلقة أكثر من مكاسبها النسبية، كما يشير هذا التوجه إلى أن الغش والخداع يبقيان كعائقين أساسيين أمام التعاون ويمكن معالجة هذه المسألة من خلال المؤسسات الدولية باعتبارها أهم عامل مسهل للتعاون والتي يمكن أن تساعد الدول للتغلب

على نزعها الأنانية عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر من التعاون الدائم. فتأثير المؤسسات حسب هذا المنظور هو كتأثير الديمقراطية والاعتماد المتبادل في نشر السلام. (03 نقاط)

- الجواب الثاني: (14 نقطة)

تتم الإجابة على السؤال في شكل مقال وإطار منهجي مشكل أساسا من مقدمة تنتهي بطرح إشكالية ثم محاور الإجابة بعناوين ذات دلالة وانتهاء بخاتمة تتضمن خلاصة واستنتاجات.

مقدمة:

يتم فيها الحديث عن نشوء الكتل والتجمعات الإقليمية والتي أصبحت سمة متعاظمة على نحو ثابت للسياسة الدولية بعد 1945 والذي تزامن مع إنشاء عدد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تتم على أساس جغرافي في سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية المشتركة خصوصا بعد نجاح التجربة الأوروبية، ثم الاهتمام المعاصر بالتكتلات عبر الإقليمية الذي جاءت نتاج ظروف العولمة الاقتصادية (01 ن)

وبناء عليه تتمحور الإشكالية حول أهمية ودور التجمعات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز ظاهرة التعاون الدولي وهل ستلعب القوة الاقتصادية للتكتلات الإقليمية في إطار العولمة دور في بناء توجهات متناقضة أو مكمل للعوامة؟ (1.5 ن)

فرضية الدراسة تكون كإجابة مؤقتة للإشكالية المطروحة يتم إثباتها أو نفيها أثناء عملية التحليل (01 ن)

العرض: يتضمن العناصر التالية:

أولا: تحديد المصطلحات (التعاون الدولي، -التمييز بين الإقليمية التقليدية والجديدة- التكامل الاقتصادي) (نقطة ونصف)

ثانيا: الدوافع الكامنة وراء الاتجاه المتزايد نحو بناء تكتلات إقليمية التقليدية والجديدة أبرزها مايلي: (02 ن)

1- الدوافع الكامنة في البيئة الدولية:

-بيئة دولية غير مستقرة نتيجة إفرازات الحربين العالميتين الأولى والثانية

- إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية بحيث تراجعت القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية وظهور المنطق الجيو اقتصادي بدل المنطق الجيو سياسي حيث التنافس على الأسواق والمواد الأولية.

- فشل نظام الأمن الجماعي في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

- بروز ظواهر جديدة لا تحل بالصراع أو التدخل العسكري وإنما يفترض التعاون والتكامل الإقليمي كلها (البيئة، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، التلوث الاحتباس الحراري).

- تزايد أهمية بعض القضايا في جدول أعمال الدول يؤدي لخلق ما يسميه روبرت كيوهان كثافة القضايا ما يؤدي لتشكيل ارتباطات متراكمة.

2-الدوافع الكامنة في البيئة الداخلية تتمثل فيما يأتي:

-الدافع الأمني: تحقيق الأمن والسلم الدوليين انطلاقاً من التنمية الاقتصادية تمثل المدخل الطبيعي لمواجهة عدم الاستقرار الداخلي وحل الصراعات على غرار تجربة الاتحاد الأوروبي والآسيان.

-الدافع الاقتصادي: معالجة المشاكل المشتركة وتكثيف العمل المشترك من أجل دعم النمو في الدول المتقاربة اقتصادياً والمتجاورة جغرافياً وذلك لتحقيق التقدم والرفاه الدول.

-عدم قدرة الدول على حل مشكلاتها منفردة ومواجهة ظروف المنافسة الحرة خصوصاً مع تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات.

3-التحديات التي تواجه التجمعات الإقليمية: تواجه التكتلات مشاكل كثيرة والتي قد تؤثر بشكل أو بآخر على قدرة التكتلات على مواصلة مسيرتها وتعزيز ظاهرة التعاون الدولي أبرزها: (نقطتين ونصف)

-التباين الاقتصادي بين الدول الأعضاء واختلاف نسبة النمو على سبيل المثال التفاوت الكبير بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة والمكسيك من جهة أخرى في إطار رابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

-عدم وجود رؤية مشتركة للدول المتكتلة خصوصاً فيما يخص السياسات العليا على غرار تجربة الاتحاد الأوروبي.

-غياب التكافؤ في القوة بين الأطراف المتعاونة والأكثر من ذلك اختلاف أهداف كل طرف، فبينما تسعى الدول الجنوبية في إطار الشراكة المتوسطية إلى إنعاش اقتصادياتها نجد دول الاتحاد الأوروبي تسعى للمحافظة على مصالحها الاقتصادية والأمنية في إطار تحقيق الهيمنة على المنطقة.

ثالثاً: طبيعة العلاقة بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعولمة الاقتصاد العالمي: مكملّة أم معرّقة (نقطتين ونصف)

يرى الاتجاه الأول باعتبار أن العولمة كظاهرة تميز العلاقات الدولية تشير إلى ذلك التوسّع في مجال العلاقات بين مختلف الفواعل من دول ومنظمات، وحتى الأفراد من خلال تزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك المنظمات غير الحكومية وسعي العديد من الباحثين إلى الترويج لفكرة إقامة مجتمع مدني عالمي. وعليه الإقليمية باعتبارها اتجاه برز لتفعيل الروابط بين الوحدات السياسية في مختلف المجالات وخاصة المجال الاقتصادي، تشكل خطوة نحو العولمة، فالإقليمية من خلال الآليات التكاملية تهدف إلى حرية حركة السلع والخدمات وحتى الأفكار، وهذا دون أن تعيق الحدود بين وحدات التكتل الإقليمي الواحد، بهذا تكون الإقليمية المحسّنة في مجموعة من التكتلات دافع مساعد لتطور العولمة، في حين يعتبر الاتجاه الثاني التكتلات الإقليمية فاعل فوق قومي يسعى للحفاظ على وجود الدولة من خلال تغطية نقاط ضعفها بتكاملها مع دول أخرى، ما يجعل تلك التكتلات تدخل في السباق الاقتصادي المعولم بشروطها الخاصة وليس بشروط ذلك السباق، والأكثر من ذلك وجود حركة تفاعل ما بين التكتلات الإقليمية فيما بينها، مما يؤكد على رفضها لحركة العولمة، فقيام نظام إقليمي بخصائص مميزة قد يلقي نجاحاً أكثر مما يلقاه نظام عالمي، وتحدد هذا الوضع من خلال "الترتيبات الثنائية عبر الإقليمية".

في ضوء ما ورد سابقاً يمكن القول أن العولمة كظاهرة عالمية أثرت على التكتلات الإقليمية وجعلتها تسير ضمن فلكها ويتجلى ذلك من خلال الثورة المعلوماتية التي أحدثتها العولمة، والتي أدت إلى تطور أو ازدهار التوجه الإقليمي من نمطه التقليدي إلى نمطه الحديث المتمثل في الإقليمية الجديدة، القائمة بالأساس على تكتلات إقليمية لا تأخذ بعين الاعتبار التقارب الجغرافي وإنما تركز على التفاعلات الاقتصادية التجارية في شكل تجمعات تجارية واقتصادية كبرى.

الخاتمة(01ن)

-إجابة عن الإشكالية

-أهم النتائج

أستاذة المقياس: سهام عباس